



# منارات

أكتوبر 2019

العدد السادس

## على الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

3 حوصلة مشاركة المجمع في المفاوضات  
بالمنظمة العالمية للتجارة حول دعم الصيد البحري

10 متابعة خاصة للجهات

17 تصدير وتوريد منتجات الصيد البحري وطنيا  
إلى موفى سبتمبر 2019

20 الصالون الدولي للفلاحة والآلات الفلاحية والصيد البحري

24 ELABORATION D'UN PLAN STRATÉGIQUE POUR LE  
DÉVELOPPEMENT DES EXPORTATIONS DES PRODUITS DE  
LA PÊCHE ET DE L'AQUACULTURE À L'INTERNATIONAL



المجمع المهني المشترك لمنتجات الصيد البحري  
Tél. : 71 905 876 - Fax : 71 905 982  
www.gipp.tn

مجلة منارات على الصيد البحري وتربية الأحياء المائية  
تصدر عن المجمع المهني المشترك كل 3 أشهر

## لجنة الإعداد

المدير المسؤول : الحبيب المثلوثي

إعداد و تنسيق : إيمان نجاح

### لجنة التحرير :

1. الحبيب المثلوثي

2. انتصار شرقي

3. إيمان نجاح

4. فتحي النالوفي

5. محمد بالشيخ

سحب من هذا العدد : 500 نسخة

الطبع و التصميم :

SIMPACT

## الإفتاحية

منذ ما يزيد عن ثلاثة وعشرين سنة وتونس تحافظ على تواجدها ضمن قائمة البلدان المصدرة لمنتجات الصيد البحري نحو أسواق أوروبا. ولم يكن الإنجاز سهلا وهينا ولا حتى المحافظة عليه، حيث يتطلب الأمر بذل الجهد ووضع برامج وخطط عمل لتحقيق هذه الأهداف وبلوغ هذه النتائج على مستوى تأهيل الأسواق والمراكب والمصانع وأسطول النقل والأرقام المسجلة على مستوى التصدير حيث تمثل الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي أكثر من 80 % من مجموع صادرات منتجات الصيد البحري وتربية الأسماك.

انتهت مهمة بعثة الاتحاد الأوروبي خلال شهر سبتمبر 2019، حول تقييم أنظمة المراقبة الصحية لمنتجات الصيد البحري المعدة للتصدير والتثبت من مدى مطابقتها للشروط القانونية والصحية الأوروبية، بإقرار نجاعة منظومة الرقابة الصحية الرسمية بأغلب عناصرها مع وجوب مراجعة بعض النقاط بخصوص تأهيل قطاع منتجات الصيد البحري، وبالتالي أنهى الوفد الأوروبي أعماله بإقرار المحافظة على ترسيم بلادنا ضمن قائمة البلدان المصادق عليها لتصدير منتجات الصيد البحري نحو أسواق الفضاء الأوروبي.

هذه النتيجة الايجابية تحسب لكل الأطراف المتدخلة من مهنة ومهني مشترك وإدارة، إلا أن السؤال المهم يبقى هو كيف نحافظ على هذه المكاسب دون تسجيل نقائص أو تراخي في التنفيذ خاصة أمام أهمية القطاع من حيث الدور الاقتصادي والاجتماعي وأيضا من حيث توفير منتج صحي بالجودة اللازمة. وحتى نحافظ على النسق التصاعدي للتصدير وبالإضافة إلى التأهيل الصحي، يتوجب مزيد العمل على ترشيد استغلال الثروات السمكية وحسن إدارتها. ولمزيد إكتساب النجاعة اللازمة وتوفير المعطيات وتخزينها لمالا يتم العمل على رقمنة الإجراءات المتعلقة بمنظومة الرقابة الصحية وتركيز نظام استرسال الالكتروني يكون من شأنه أيضا إعطاء قيمة مضافة للمنتجات عند التصدير.

انعقد بتاريخ 25 جوان 2019 الاجتماع عدد 02 / 2019 لمجلس إدارة المجمع المهني المشترك لمنتجات الصيد البحري. وقد تم خلال هذه الاجتماع التطرق إلى أهم المواضيع التالية:

متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس وتوصيات وزارة الإشراف

المصادقة على القوائم المالية المختتمة في سنة 2018 والتقارير المصاحبة لها بعد التدقيق

المصادقة على تقرير الرقابة الداخلية لسنة 2018

عرض لأهم التدخلات والأنشطة التي قام بها المجمع خلال الثلاثية الثانية لسنة 2019

مشروع تنقيح بعض الفصول من النظام الأساسي لأعوان المجمع

ركن إشرافي

يخصص المجمع فضاء إشرافي  
لمهنيي قطاع الصيد البحري لعرض  
**منتجاتهم أو خدماتهم**

لمزيد الإستفسار يمكنكم الإتصال

بالرقم : 71 905 706 / 71 905 876  
أو عن طريق الفاكس : 71 905 982

# حوصلة مشاركة المجمع في المفاوضات بالمنظمة العالمية للتجارة حول دعم الصيد البحري

الحادي عشر للمنظمة العالمية للتجارة، والتي من المؤمل أن تكون سنة **2020** سنة تطبيق الحظر، وبالإضافة إلى طابعها الفني اقترحت البعثة الدائمة في جنيف مشاركة الخبراء المكلفين بالصيد البحري في تونس.

خصصت الاجتماع للقيام بمشاورات مفتوحة حول حظر أنواع من دعم الصيد البحري حيث انتظمت المشاورات المفتوحة بصفة عامة حول أربعة محاور رئيسية :

-الدعم الموجه للصيد غير المشروع وغير المصرح به وغير المنظم INN ؛

-الدعم الموجه للصيد بالمخزون المفرط الاستغلال ؛

- الدعم الذي يسهم في زيادة الطاقة المفرطة والصيد الجائر ؛

- والقضايا الشاملة لعدة قطاعات مثل المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً، وتسوية النزاعات، والمسائل المؤسسية، والأخطار والشفافية.

تم أيضا تقديم مقترحات جديدة اختلف المفاوضون حولها واعتبرها البعض أنها لا تدخل في صميم مهمة التفاوض مثل مشروع مقترح يتعلق بالسقف والمقدم من طرف أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية وكذلك مقترح الصين ومقترح الفلبين ومقترح اليابان.

وبناءً على مقترحات ممثلي الأعضاء المفاوضين لتسهيل وتيسير التشاور، تم اختيار أربعة مندوبين للعمل كميسرين في كل مجال من هذه المجالات التي أشرنا إليها سابقا.

بصفة عامة يمكن صياغة الملاحظات التالية حول الوضع العام للمفاوضات وتقدم سيرها :

- تحسن نسق المفاوضات بشكل ملحوظ من خلال تقديم عديد مشاريع نصوص من بينها 4 نصوص تخص الميسرين كما تم تقديم نصوص معدلة مثل مقترح الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا بعد انضمام كل من الأرجنتين والإيراقواي إلى هذا المقترح.

- صعوبة المعادلة بين إلغاء الدعم لتحقيق التنمية المستدامة (المحافظة على الثروة السمكية) وتأثيره على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

- هناك إجماع على التصدي للصيد INN لكن في المقابل هناك تردد كبير أو غموض على

انطلقت مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن دعم مصائد الأسماك في عام **2001** في مؤتمر الدوحة الوزاري حيث تم إقرار مهمة «توضيح وتحسين» الضوابط الحالية لمنظمة التجارة العالمية بشأن دعم مصائد الأسماك.

وفي سنة **2005** تم تطوير هذه المهمة في مؤتمر هونغ كونغ الوزاري، بما في ذلك دعوة لحظر أشكال معينة من إعانات مصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في القدرة والصيد الجائر. وفي مؤتمر بوينس آيرس الوزاري (**CM11**) الذي عقد في سنة **2017**، اتفق الوزراء على برنامج عمل لاختتام المفاوضات، بهدف اعتماده في المؤتمر الوزاري لسنة **2019** وإعداد اتفاق بشأن إعانات مصائد الأسماك التي تجسم هدف التنمية المستدامة **14.6**.

ومن الواضح أن الهدف الـ **14** من أهداف التنمية المستدامة، الذي يسعى إلى حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام من أجل التنمية المستدامة، يوضح دورها الحاسم في رفاهية الإنسان وصحة كوكب الأرض. كما يساعد الاعتراف الدولي بأهمية صون موارد بحارنا ومحيطاتنا على بناء زخم عالمي حول هذه القضية. ومع ذلك، يتجاوز الهدف **14** من أهداف التنمية المستدامة، بكثير، قضية الصون ويصل إلى التركيز على السكان والمجتمعات الساحلية، لاسيما تلك الموجودة في البلدان النامية، التي تعتمد على هذه الموارد البحرية.

وضعت المنظمة العالمية للتجارة OMC برنامج عمل خاص بالمفاوضات حول دعم قطاع الصيد البحري لسنة **2019**. ويتمثل هذا البرنامج في سلسلة من الاجتماعات الشهرية تنعقد بجنيف ولمدة أسبوع لكل جولة. انعقدت في السداسي الأول ستة جولات شارك المجمع في خمسة منها، ومن المؤمل أن تتواصل الاجتماعات خلال السداسي الثاني من سنة **2019** بداية من شهر

سبتمبر حسب روزنامة تضبطها المنظمة. وبالنظر إلى أهمية المفاوضات حول قطاع الصيد البحري وتأثيرها على الدول الأعضاء ومن بينها تونس، خاصة وأن هذه المفاوضات يجب أن تختتم في شهر **ديسمبر 2019** وفقا للمقرر الصادر في سنة **2017** عن المؤتمر الوزاري

إزلندا الجديدة حول الورقة المقترحة من طرف إزلندا الجدية وإسلندا، حول حظر الإعانات التي تسهم في الصيد الجائر والطاقة المفرطة كما تم عرض وتفسير مفهوم ومنهجية العمل المتعلقة بإعماد المردودية القصوى المستدامة (rendement maximal durable).

تم عقد اجتماع متعدد الأطراف لمناقشة مفهوم الصيد الواسع النطاق LSF. حضر اللقاء عديد الوفود : الهند والأرجنتين والبرازيل والمغرب وتونس ومصر وإفريقيا الجنوبية والمكسيك والبيرو وسيريلنكا. الفكرة هي أن يتم تبني هذا المفهوم من طرف أكبر عدد ممكن من البلدان، وهي تستهدف الصيد الواسع النطاق الذي يمثل أكبر ضرر على الثروات السمكية والذي يستحوذ على القدر الأكبر من المنح.

الإتحاد الأوروبي : أبدى الإتحاد الأوروبي تحفظاً كبيراً على مشروع الهند المتعلق بدعم المحروقات الغير مخصص.

الصين لدراسة المقترح القائم على الحد الأقصى الذي يأخذ في الاعتبار مختلف حالات الصيد القائمة. يطرح المقترح الصيني ثلاثة مقاربات بخصوص السقف أو الحد الأقصى وذلك بالنظر إلى تنوع المصايد السمكية. كما تطرقت الورقة الصينية إلى المعاملة الخاصة والتفضيلية والتي هي جزء لا يتجزأ من المفاوضات حيث بينت أنه تمنح معاملة خاصة وتفضيلية كافية وفعالة لأعضاء البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وسيتم استثناء الدول الأقل نمواً من الحد الأقصى.

الهند : من أهم النقاط التي تم التطرق إليها : فهم ورقة الهند المتعلقة بمنح الوعود الغير مخصصة وكيفية استثناء البلدان النامية والأقل نمو منها، إلى جانب مناقشة موقفها من تعريف LSF.

كما عقدت المجموعة العربية جلسة عمل مع السيد سفير المكسيك رئيس مجموعة المفاوضات وذلك بطلب منه. ومكن هذا اللقاء من تقديم ورقة نصت على العناصر الرئيسية لموقف التفاوض للمجموعة العربية Ar8 :

• بناء على أهداف التنمية المستدامة، التي تمثل دعوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر، وحماية كوكب الأرض وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والرخاء.

• يجب أن يتم تحديد النطاق بوضوح لضمان عدم تطبيق حظر المنح على مصبات الأنهار أو المياه

مستوى الإجراءات والتطبيق والمفاهيم والاختصاص ومرجع النظر القانوني لكل جهة (دولة ساحلية، دولة العلم، المنظمات الاقليمية وغير ذلك) حول الصيد المفرط والطاقة المفرطة والمخزون المفرط الاستغلال والمعاملة الخاصة والتفضيلية.

• الشروع في صياغة نصوص موحدة من طرف الميسرين،

• تسجيل بعض المحاولات لتتقيح وتعديل النصوص المقترحة وفق المناقشات حتى تحظى بموافقة أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء، هذا إلى جانب تمسك بعض المفاوضين بخياراتهم كوجه عام مع المرونة في تعديل بعض التفاصيل إلا أن هذا لم يمنع من تقديم مقترحات جديدة تعتمد نفس المقاربة لكن بوجهة نظر ومنهجية تطبيق مختلفة (مثال ذلك مقترح الولايات المتحدة الامريكية وأستراليا حول سقف المنح والذي يقابله مقترح الصين واليابان والفلبين).

تشكلت في دورة فيفري مجموعة عربية أطلقت على نفسها إسم Ar6 بعد التحاق مملكة البحرين إلى المجموعة وهي تضم البلدان التالية : تونس وعمان والمملكة العربية السعودية ومصر والبحرين والمغرب وهي تهدف إلى تنسيق الأعمال والفهم الجيد وتقريب وجهات النظر وتكوين قوة تفاوض بما يخدم مصالح هذه البلدان العربية الستة في انتظار التحاق بلدان عربية أخرى. وفي دورة ماي تم توسيع المجموعة العربية لتصبح Ar8 بانضمام قطر واليمن للمجموعة ومن المنتظر إلتحاق دولة العراق وبالتالي يصبح إسم المجموعة Ar8+، وهذا أكسبها قوة التفاوض وجدية المقترحات. أعدت المجموعة العربية منذ البداية، ورقة إطارية للتواصل فيما بينها ومع الأطراف الأخرى وتخص الخطوط الحمراء للمجموعة وطموحاتها ومقترحاتها.

عقدت مجموعة العربية عدة لقاءات داخلية ومع الأطراف المفاوضة. ونلخص أهم هذه اللقاءات كما يلي :

-أستراليا للنظر في المقترح المتعلق بالمخزون السمكي المصطاد بإفراط،

-المجموعة المصغرة للمجموعة الأفريقية ومجموعة ACP؛ وأستراليا؛ والصين؛ حول عدة مواضيع تهم الصيد INN ومفاهيم حول الصيد الواسع النطاق والمنح الغير مخصصة وغير ذلك.

الداخلية ومصايد الأسماك الترفيهية وأنشطة الاستزراع المائي.

• ضمان مرونة كافية فيما يتعلق بالإعانات المقدمة لأنشطة الصيد المعيشية والمصايد التقليدية وصغيرة الحجم، شريطة وجود نظام للتصرف في المصايد ساري المفعول.

• لبلوغ أهداف التفاوض، تطبق مجالات المصايد حصريًا للإعانات المحددة ضمن اتفاقية المنح والإجراءات التعويضية (- Accord des sub-ventions et des mesures compensatoires)

• لا ينبغي أن تشكل الضوابط المتعلقة بالشفافية عائقًا يتجاوز قدرات الأعضاء، خاصة فيما يتعلق بتقييم المخزون السمكي بما في ذلك جميع المسائل المتعلقة بجمع البيانات، وبرامج المراقبة، وأنظمة الرصد والتحكم والتتبع.

• عند تطبيق الإجراءات الخاصة بحظر الإعانات السمكية المتعلقة بالقدرة المفرطة والصيد الجائر، يجب الأخذ بعين الاعتبار وضعية البلدان النامية والأقل نمواً التي لها قدرات محدودة أي لا يجب أن يكون عائقاً أمام تطوير قدراتها من أجل تنمية بلدانها دون المساس أو استنزاف الثروة السمكية.

• من الضروري الحفاظ على حق المجموعة العربية في استغلال مواردها البحرية وفي توسيع قدرات الصيد والصناعات لديها بطريقة مستدامة، وفقاً لقوانينها الوطنية واللوائح والإجراءات الإدارية والقوانين الدولية.

• أي نتيجة يتم التفاوض عليها يجب أن تأخذ بالاعتبار النواحي التالية :

-الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للاستدامة التي تسهم في جملة من المحاور الهامة من بينها الأمن الغذائي وخلق فرص العمل وتخفيف حدة الفقر.

-الحفاظ على حيز من المرونة لسياسات بلداننا لتطوير قطاع مصايد الأسماك والصناعات في المستقبل،

-مراعاة احتياجات البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً من أجل الجدوى والفعالية خاصة ما يتعلق بالمعاملة الخاصة والتفضيلية.

-القيود المؤسسية والمالية التي تواجهها البلدان النامية والأقل البلدان نمواً،

-ضعف القدرات في تنفيذ الإجراءات المتعلقة بحظر المنح أو ما يتعلق بعدة مجالات أخرى مثل البحث والشفافية.

حضر الجلسة المنسق المكلف بالقضايا الشاملة

وقد ثمن هذا اللقاء الذي يعكس اهتمام سفير المكسيك رئيس مجموعة المفاوضات، بالمجموعة العربية وبأنه يأخذ مقترحاتها مأخذ الجد، مشيراً إلى أهمية إعداد تقرير خاص وأن يعكس هذا اللقاء في شكل مداخلة للمجموعة العربية في الجلسة العامة.

هذا وقد اجتمع الوفد التونسي لتدارس النقاط التالية والتعمق فيها :

-هل يشمل إلغاء الدعم الخاص بالصيد البحري إلغاء الدعم الشامل أو المخصص ؟

-هل إلغاء هذا الدعم سيكون لصالحنا ؟

-ما هي انعكاسات تطبيق الدعم الشامل على صيد الـ INN في أعالي البحار على تونس وعلى الدول الأعضاء ؟

-تحديد صيد الـ INN من طرف السلط الوطنية أم ORGP أم دولة الميناء، وماهي الإجراءات ؟

ORGP : Organisations régionales de gestion de la pêche

-تحريم المخالفة ضد المركب والربان أم أحدهما فقط ؟

-مدى تطور البحث في تونس لتحديد وضعية المصائد من حيث الاستغلال ؟

ورداً على مقترح الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا بخصوص تحديد سقف المنح وكذلك مقترح الفلبين، تساءل رئيس الوفد التونسي

حول مدى توافق المقترحين مع المهمة التفاوضية الحالية (- Mandat de négociation)

، وخاصة فيما يتعلق بالمعاملة الخاصة والتفضيلية المناسبة والفعالة، والتي ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من النصوص المقترحة،

وهذا ما لا نجده وخاصة في اقتراح أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية. كما تساءل أيضاً

حول قابلية السقف النقدي للمنح، الذي لا يستند إلى معايير موضوعية وعلمية ولا يميز

بين المساعدات التي تضر بمصايد الأسماك والمساعدات التي ليس لها تأثير سلبي على

الأرصدة السمكية، والذي لا يستثني إنتاج تربية الأحياء المائية، على تحقيق هدف المفاوضات

الرامية إلى حظر أشكال معينة من منح مصائد الأسماك التي تسهم في زيادة الطاقة

المفرطة والصيد الجائر وتمنع الصيد الـ INN.

واعتبر رئيس البعثة أن النهج القائم على الحد النقدية من وجهة نظر الجانب التونسي، لا يأخذ

في الاعتبار وجود موارد مصايد الأسماك غير مستغلة أو غير مستغلة بشكل كافٍ ولا يعكس

4. قوة المحرك أعلى من [130] كيلوواط أو ما يعادلها».

5. مجهزة بمعدات معالجة الأسماك الصناعية أو التجارية على متن السفينة ؛

6. يمتلكها أو يديرها مستثمر غير شركة متناهية الصغر أو صغيرة أو متوسطة الحجم، أو ملكية فردية صيادون أو تعاونية / تعاضدية على النحو المحدد في قوانين ولوائح العضو الداخلية.

هذا ونذكر أنه يتواصل العمل لتجسيم مقترح المجموعة العربية المتعلقة باعتماد معيار جديد يتمثل في تحديد مستويات شدة الدعم في علاقة بمستوى الإنتاج :

The intensity of the subsidy in relation to Pro- (duction

حيث أن باعتماد هذا المعيار سيبتين أن الجهات الفاعلة الكبرى هي التي لديها أعلى مستويات شدة الدعم فيما يتعلق بالإنتاج. كما تم خلال هذه الجلسة طرح سؤال يتعلق بالإستراتيجية التي يجب اعتمادها في التعامل مع مجموعة التفاوض ACP والبلدان السائرة في طور النمو والمجموعة الإفريقية.

تبين من خلال المتابعة من طرف بعثات البلدان العربية القارة بجنيف أن الصين والولايات المتحدة الأمريكية يعتبران أن النص TNR/LW/274/Rev6 موضوع المفاوضات الحالية، ليس محل تقارب وتفاهم بين البلدان الأعضاء، مما يفهم من هذا أن لهما مقارنة أخرى وقد تكون مشتركة أو قد تكون في إطار التنازلات المتبادلة من أجل مصلحة بلديهما.

تفضل الصين آلية التمركز أو التكتل في المفاوضات وهذا ما ذهب إليه رئيس المنظمة والميسرين بضرورة تقديم المقترحات والتكتل من أجل الإقناع والإجماع حول هذه المقترحات ويفهم من هذا أن التكتلات سيكون لها دور حاسم في المفاوضات الحالية وخاصة تلك التي تجرى في اللقاءات الثنائية خارج نطاق الجلسات العامة.

ترى الهند أن المفاوضات تسير في اتجاه خطير وأن البلدان القوية هي التي تأخذ المبادرة من خلال اقتراح النصوص بصفة رسمية في حين أن البلدان النامية أو الأقل نموا تتابع وتكتفي بردود الأفعال والتعليق.

حسب المعلومات التي تم تداولها خلال اجتماع مركز الجنوب فإن الولايات المتحدة الأمريكية أجرت العديد من اللقاءات لصياغة ورقتها المقدمة كمقترح يتعلق بالسقف الأقصى لمنح الدعم والذي رفعت من 5 مليون دولار كمقترح أول إلى 50 مليون دولار كمقترح معدل.

أيضا وجود إمكانيات تطوير قدرات الصيد على استغلال الثروات السمكية بطريقة مستدامة في البلدان النامية. حيث ترى تونس، أنه من الضروري الحفاظ على إمكانية استغلال مواردها البحرية بشكل مستدام من خلال تحسين قدرتها على الصيد وتركيز مقاربة تقوم على استدامة الثروة وترشيد الاستغلال. هذا بالإضافة إلى أن النهج القائم على الحد الأقصى المعبر عنه بالشروط النقدية لا يأخذ في الاعتبار الحالات الفعلية لأعضاء البلدان النامية، مثل مستوى التضخم وتقلبات أسعار الوقود العالمية والزيادة في الأسعار. ولكل هذه الأسباب، تعتبر تونس أن هذا النهج سيكون عائقا للتنمية المستدامة للمجتمعات الساحلية وللأمن الغذائي في البلدان النامية.

يكتسي موضوع تحديد خاصيات الصيد الواسع النطاق LSF والتخلي منهجيا عن إيجاد تعريف للصيد الواسع النطاق، أهمية كبرى وللتذكير فإن الفكرة من وضع مفهوم أو تحديد الخاصيات للصيد الواسع النطاق والعمل على أن يتم تبنى هذا التمشي من طرف أكبر عدد ممكن من البلدان، هو استهداف مراكب الصيد الواسع النطاق التي تمثل أكبر ضرر على الثروات السمكية والتي تستحوذ على القدر الأكبر من المنح، إلا أن الاتفاق على مفهوم موحد يبقى أمرا صعب المنال لذلك رأى مفاوضي الدول التي انخرطت في هذا التمشي، بضرورة تحديد خاصيات هذا النوع من الصيد دون تحديد المفهوم رغم أن هناك من يرى أنه لا فرق بين تحديد المفهوم وتحديد الخاصيات. كما اتجه العمل على ربط هذه الخاصيات بمحور الصيد المفرط والطاقة المفرطة. مازالت المشاورات متواصلة لتحديد هذه الخاصيات (المفهوم) من طرف عديد البلدان الأعضاء :

مشروع نص لتحديد خصائص الصيد الواسع النطاق LSF في علاقة بالاستغلال المفرط والطاقة المفرطة :

«أنشطة صيد الأسماك المتعلقة بالسفن التي لها [3] أو أكثر من الخصائص المادية أو التشغيلية التالية :

1. طول المركب أكثر من 24 مترا.

2. الوزن الإجمالي المسجل بأكثر من [90] [100] طن أو أي إجراء مكافئ آخر ؛

3. مجهزة على متنها بمعدات صيد بالجر أو بالشباك الدائرية أو الكنس أو ما يعادلها من التقنيات التي لها معدل صيد تتجاوز نسبة % [X]

ناقش الأعضاء في الجلسات العامة برئاسة سفير المكسيك مشاريع نصوص مقدمة من طرف البلدان الأعضاء وذلك حسب كل المحور كما هو ملخص بالجدول التالي :

جدول : النصوص المقترحة والتي تمت مناقشتها خلال السداسي الأول 2019

رقم النص	مقترح من طرف	الملاحظات
<b>المحور : الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم INN و المخزون المفرط الاستغلال.</b>		
RD/TN/RL/87	الأرجنتين وكولومبيا وكوستاريكا وبنما وبيرو وأوروغواي وأيسلندا ونيوزيلندا وكندا والولايات المتحدة	حول حظر الإعانات للصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم INN.
RD/TN/RL/99	اليابان عقدت اليابان ورشة للتعريف بهذا المقترح. تركز المقاربة اليابانية أيضا على نقطتين : (1) وجود برنامج للتصرف في المصائد (2) المنح النافعة.	-نطاق التخصصات، -الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم -الإعانات التي تؤثر سلبا على المخزونات السمكية، -حظر إعانات الصيد في أعالي البحار، -الإعانات التي تسهم في الطاقة المفرطة والصيد الجائر، -المعاملة الخاصة والتفضيلية.
<b>المحور : الصيد المفرط والقدرة المفرطة</b>		
RD/TN/RL/79	نيوزيلندا وايسلندا	حول حظر الإعانات التي تسهم في الصيد الجائر والطاقة المفرطة (على أساس مفهوم ومنهجية العمل المتعلقة بإعداد المردودية القصوى المستدامة.
RD/TN/RL/98/Rev2	الميسر	
RD/TN/RL/96	الجمييك ومجموعة ACP	يتعرض هذا النص إلى المنح المسندة للصيد واسع النطاق. وهنا نذكر بأهمية تعريف أو تحديد خصائص هذا النوع من الصيد.
RD/RL/GEN/199	الصين	مشروع نص يتعلق بالإعانات التي تسهم في الصيد المفرط والقدرة المفرطة للأساطيل.

## المحور : الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم INN

	الميسر	RD/TN/RL/97/Rev2
-	الجمييك ومجموعة ACP	RD/TN/RL/89/Rev1
	المعاملة الخاصة والتفضيلية بخصوص INN	-

## المحور : المخزون المفرط الاستغلال

مشروع نص معدل مقدم من أستراليا لحظر الإعانات التي تؤثر سلبيًا على المخزونات السمكية المفرطة الاستغلال.	أستراليا	RD/TN/RL/77/Rev.2
	الميسر	RD/TN/RL/93/Rev1
هذا النص لا يخل بالموافق الفردية لوفود ACT ومجموعة ACP. يتعرض هذا النص إلى الفقرة 3.3 من النص TN/ RL / W /274 / Rev 6	الجمييك ومجموعة ACP	RD/TN/RL/95

## المحور : سقف المنح

التعديل : عدم اعتماد إحصائيات التصدير في تصنيف البلدان كما تم الترفيع في السقف الأقصى للمنح من 5 مليون دولار إلى 50 مليون دولار.	الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا ثم إلحاق الأرجنتين واللايراقواي	TN/RL/GEN/197/Rev2
مشروع نص المتعلق بتحديد حد أدنى للمنح	الفلبين	RD/TN/RL/81

## المحور : المواضيع الشاملة والنطاق

مشروع نص لتضمين دعم الوقود في إطار المنح الغير مخصصة لقطاع الصيد البحري.	الهند	RD/TN/RL/82
مشروع نص بشأن النطاق (la portée).	كندا	RD/TN/RL/85
تقرير من 56 صفحة	الميسر	RD/TN/RL/94/Rev2
استكشاف واستعراض الخيارات الممكنة لدمج الضوابط المتعلقة بالمنح والإجراءات التعويضية في النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية.	المجموعة العربية : البحرين ومصر والمغرب وعمان وقطر والسعودية وتونس واليمن.	RD/TN/RL/92
آليات المشاورات الممكنة	البرازيل و الأكوادور ومصر	RD/TN/RL/100
الإشعار والشفافية	الأرجنتين، وأستراليا وكندا والشيلي وإزلندا الجديدة والولايات المتحدة الأمريكية والاوروغواي.	RD/TN/RL/90/Rev1

صيد الأعماق	الأرجنتين، وأستراليا وكندا والشيلي وإزليدا الجديدة والولايات المتحدة الأمريكية والاوروغواي.	RD/TN/RL/91/Rev1
تبنى الأعضاء مقترح بالسعي إلى إدراج معاملة خاصة وتفاضلية في تخصصات إعانات مصايد الأسماك التي يجري التفاوض بشأنها من أجل البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً.	الهند	RD/RL/GEN/200

- بالمنظمة العالمية للتجارة.
- التباحث مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية قصد إعداد دراسة حول السياسات الموحدة للدول العربية في مجال الصيد البحري وتربية الأسماك حتى تشكل هذه الدراسة الموجهات العامة والخروج برنامج عمل من شأنه أن يطور هذا القطاع من ناحية (الجانب التنموي) وأن يكسب الجانب العربي قوة التفاوض والقدرة على الاقتراح والتأثير بما يخدم مصالح البلدان العربية من ناحية أخرى (الجانب الدبلوماسي).
- إعداد دراسة حول الآثار السلبية المترتبة عن حذف المساعدات الموجهة لقطاع الصيد البحري والحلول والبدائل التي يمكن اتخاذها.
- إعداد دراسة حول المنح ذات التأثير الإيجابي : **Mesure de la catégorie verte**، والبحث على مصادر تمويلها.
- إعداد دراسة حول مراجعة المنوال الاقتصادي والاجتماعي للصيد البحري.

بالنسبة للنصوص الموحدة والمعدة من طرف الميسرين بين رئيس الجلسة العامة أن الوفود رأت أن تبقى منفصلة عن النص RD/TN/RL/94/Rev2 كما تمت الإشارة إلى أنه إلى حد انعقاد جلسة جويلية 2019 لا يوجد منهجية موحدة ومتفق عليها لإعداد النصوص الموحدة (**Textes consolidés**). ونظرا لأهمية المفاوضات وانعكاسها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن خلال متابعتنا لهذه الجلسات نقترح التوصيات التالية :

- إحداث وحدة أو لجنة صلب وزارة الفلاحة تختص بمجال التفاوض في كل ما يتعلق بمنتجات الصيد البحري (مع درس إمكانية تفرغ رئيس الوحدة ومساعد له لهذه المهمة) لتعزيز الجهود المبذول من طرف مصالح وزارة التجارة والبعثة الدائمة بجنيف للدفاع عن المصالح التونسية.
- تكوين حول القوانين الدولية المنظمة لنشاط الصيد البحري والمنظمات الدولية المتدخلة في هذا النشاط وفي علاقة

الحبيب المثلوثي  
مدير الدراسات والتصرف في المعلومات

# متابعة خاصة للجهات

## المنستير

أما بالنسبة لإنتاج الصيد الساحلي بالولاية لم يسجل تطور كبير خلال السنوات الأخيرة حيث حافظ على نسقه العادي في حدود **1500 طن** سنويا (**50 %** من الكميات المنزلة بميناء طبلبة). ويعود ذلك إلى الاستقرار في مجهود الصيد سواء في عدد مراكب الصيد الساحلي النشطة (حوالي **650 مركب**) أو في تقنيات الصيد.

وبالتوازي مع التطور الذي شهده نشاط صيد السمك الأزرق بالولاية شهد نشاط تربية الأسماك في الأقفاص العائمة تطور كبير بعد انتصاب ودخول في الإنتاج **12 مشروع** لتربية الوراثة والقاروص في الأقفاص العائمة بالبحر **07** بسواحل طبلبة **02** بسواحل مدينة المنستير و **03** بسواحل مدينة البقالطة.

يمثل نشاط قطاع الصيد البحري وتربية الأسماك في الأقفاص العائمة بولاية المنستير من أهم الأنشطة بالجهة وخاصة بمعتمدية طبلبة. إذ يمثل الإنتاج الجملي بميناء طبلبة حوالي **90 %** من الإنتاج الجملي لولاية المنستير. بينما يمثل إنتاج السمك الأزرق بميناء طبلبة حوالي **95 %** من إنتاج الصيد بالأضواء بالولاية.

وقد بلغ الإنتاج الجملي المنزل بميناء طبلبة خلال الستة أشهر الأولى من سنة **2019** حوالي **7000 طن**. تتوزع كالتالي **6500** طن سمك أزرق و **500** طن صيد ساحلي. ساهمت قرابة **85** وحدة صيد السمك الأزرق في إنزال هذا الإنتاج: **70** وحدة عن ميناء طبلبة و **15** وحدة عن ميناء صيادة وحوالي **650** وحدة صيد ساحلي.

55 كم ≈ 4 %	طول الشريط الساحلي لولاية المنستير
5 موانئ	البنية التحتية
988 مركب صيد ( 50 % بميناء طبلبة ) منها 85 مركب صيد سمك أزرق ≈ 25% من الأسطول الوطني	الأسطول
4146 بحار ≈ 8%	اليد العاملة المباشرة
12 مشروع لتربية القاروص والوراثة	تربية الأسماك
03 شركات تعاونية	الهياكل المهنية
01 مصنع لتحويل (السردينة / التن): الموجة الزرقاء	التحويل
08 مؤسسات	التجميد والخبز

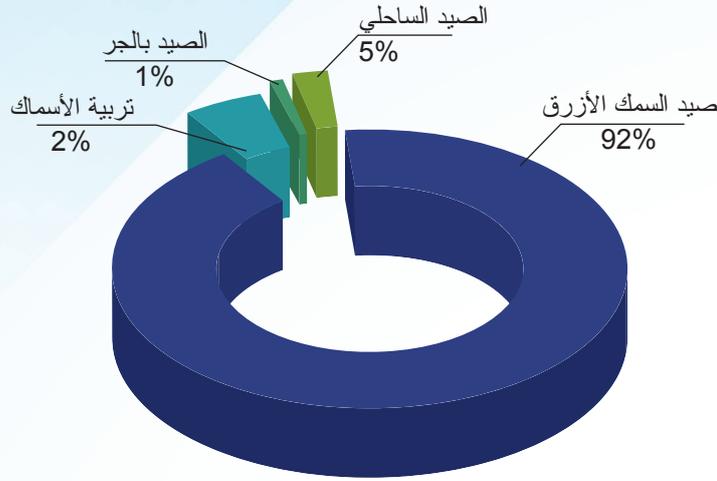
## 1 - الإنتاج :

أزرق و **500** طن صيد ساحلي. وقد ساهمت قرابة **85** وحدة صيد السمك الأزرق في إنزال هذا الإنتاج **70** وحدة عن ميناء طبلبة و **15** وحدة عن ميناء صيادة و **650** مركب صيد ساحلي.

بلغ الإنتاج الجملي المنزل بميناء طبلبة خلال الستة الأشهر الأولى من سنة **2019** حوالي **7072** طن مسجلا تطورا إيجابيا بـ **850** طن مقارنة بنفس الفترة من سنة **2018**. وتوزعت الكميات المنزلة بين **6572** طن سمك

## 1.1. توزيع الإنتاج حسب نوع الصيد :

يعتبر إنتاج السمك الأزرق بالولاية من أهم منتجات الصيد البحري المنزلة بموانئ الجهة وخاصة بميناء طبلبة. يتوزع الإنتاج الجملي حسب نوع الصيد كالآتي:

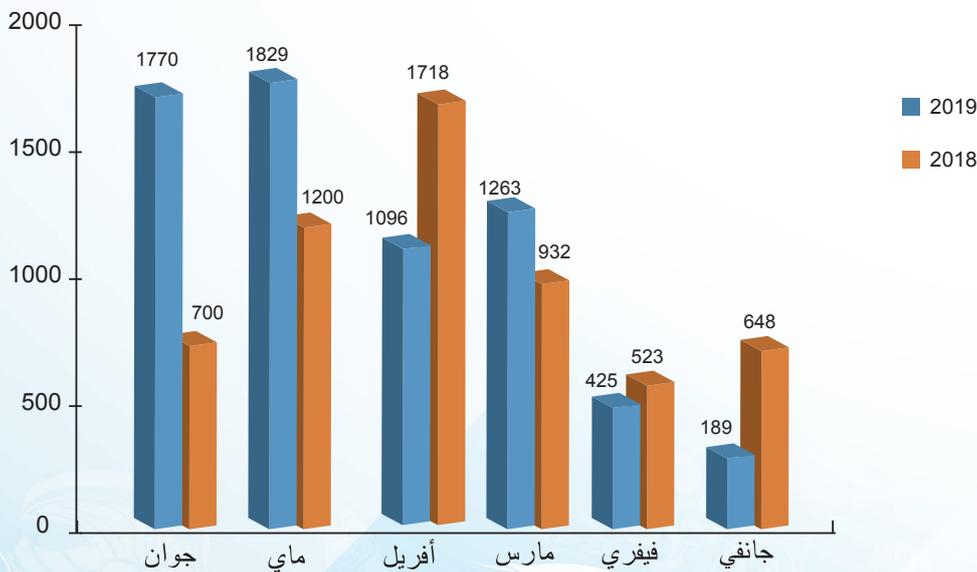


## 1.2. التوزيع الشهري لإنتاج الصيد بالأضواء :

من السنة الماضية. حيث تم تسجيل زيادة في الكمية المنزلة بميناء الصيد البحري بطبلبة خاصة خلال الأشهر مارس وماي وجوان من سنة 2011

شهد الإنتاج الشهري للصيد البحري وتربية الأسماك بميناء طبلبة خلال السداسي الأول من سنة 2019 تطور إيجابيا شمل خاصة الصيد بالأضواء مقارنة بنفس الفترة

الإنتاج الجملي بالطن	جوان	ماي	أفريل	مارس	فيفري	جانفي	
إنتاج الصيد بالأضواء بالطن لسنة 2019	1770	1829	1096	1263	425	189	
إنتاج الصيد بالأضواء بالطن لسنة 2018	700	1200	1718	932	523	648	





### 1. 3. تطور الكميات المنزلة حسب الأصناف :

شهد إنتاج السمك الأزرق (السردينة واللاطشة والماكرو والشورو والبوقا والأنشوبة) تراجع طفيف بـ **(-5%)** مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية. لكن التراجع الحاد في الكميات المنزلة سجلناه بنسب متفاوتة للأسمك التالية الماكرو **(-54%)** والبوقا **(-41%)** والأنشوبة **(-29%)**. في المقابل سجلنا تطور إيجابي في الكميات المنزلة من الساردة **(+34%)** والشورو **(+27%)**.

ويبين الرسم البياني التالي التطور الشهري لإنتاج السمك الأزرق خلال الأشهر الستة الأولى من سنة **2019**. نلاحظ إرتفاع كبير في الكميات المنزلة خلال شهري ماي وجوان مع تراجع في شهر أفريل **2019**. ويفسر هذا النقص إلى التراجع في عدد أيام العمل خلال شهر أفريل نتيجة الظروف الجوية الغير ملائمة للإبحار والصيد فتراجعت عدد أيام العمل من **17** يوم إلى **11** يوم عمل فقط. بالنسبة لشهري ماي وجوان عاد نشاط صيد السمك الأزرق إلى نسقه العادي وهي الأشهر التي نسجل خلالها ذروة في الإنتاج وخاصة في السردينة.

## مدنين

### 1- الإنتاج :

الميناء. كما سجلنا تطورا طفيفا في الصيد الساحلي حيث اتسم هذا القطاع بالاستقرار في الإنتاج خلال العشر سنوات الأخيرة لمحدودية المخزون المتوفر ولارتفاع عدد المراكب بينما يتواصل غلق موسم صيد المحار للسنة الثانية على التوالي بسبب عقوبة مسلطة من الاتحاد الأوروبي لعدم القيام بإرسال العينات وبالتالي التحليل الضرورية طبقا للروزنامة المبرمجة من السلط المختصة و اعتبار ولاية مدنين **zone C**.

شهد الإنتاج الجملي للصيد البحري وتربية الأسماك بولاية مدنين خلال **7** أشهر الأولى لسنة **2019** تراجعا طفيفا بحوالي **4%** مقارنة بنفس الفترة من سنة **2018** ويعود ذلك لتراجع صيد السمك الأزرق بنسبة فاقت **11%** وتراجع الصيد بالجر بسبب قيام مركب من جملة **3** مراكب بالإصلاحات مع امكانية بيعه لإحدى الولايات المجاورة كما شهد قطاع تربية الأسماك تراجعا كبيرا فاق **90%** وقد تم غلق شركتي سييات والشركة المتوسطة نهائيا بسبب تواجدهما الغير القانوني بمدخل

أنواع الصيد	2018 بالطن	2019 بالطن	نسبة التطور
الصيد الساحلي	4827.7	5063.8	-4,89%
الصيد بالجر	112.3	47.9	-57,36%
صيد السمك الأزرق	4735.5	4197.5	-11,36%
صيد التن	138	167	21,01%
صيد المحار	0	0	-
صيد الأسفنج	1	2.5	150,00%
تربية الأسماك	78.5	6.9	-91,21%
الصيد بحيرة البيبان	28.108	33.678	19,82%
المجموع	9921.2	9519.3	-4,05%

• توزيع إنتاج السمك الأزرق حسب أنواع الأسماك

من أهم المنتوجات المنزل من السمك الأزرق هي أسماك السردينية بنسبة تفوق 70% سنة 2019 يتم ترويج أغلبها للاستهلاك الطازج أو للتصدير نحو البلدان المجاورة ليبيا والجزائر وبأسعار تصل لحدود 50 دينار للصندوق بينما متوسط أسعار البيع خلال 7 أشهر الأولى لسنة 2019 في حدود 15 دينار للصندوق وقد تم شراء كميات كبيرة من طرف المصانع بأسعار لا تقل عن 11 دينار كما هو متفق عليه بعقود إنتاج وتصنيع السردينية بين المصنعين والمنتجين أو من ينوبهم وباقي الكميات كانت من أسماك الماكرو والشورو وبنسبة ضعيفة و متفاوتة للأسماك الأنشوبة ولأسماك التنيات الصغيرة .

شهد إنتاج صيد السمك الأزرق تراجعاً طفيفاً بنسبة قاربت 12 % و يعود ذلك للتراجع خلال شهري جوان وجويلية حيث كانت النسبة على التوالي 26 % - و 81 % بسبب نقص المنتج بمناطق الصيد التقليدية خاصة بعد احكام غلق الحدود البحرية الليبية والاقتصار على المياه الإقليمية و الدولية كما أن نقص إنتاج التن بتشديد المراقبة في موانئ الإنزال كان السبب الرئيسي لتراجع منتج السمك الأزرق مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية.

2- التصدير :

• الكميات المصدرة من مصانع الولاية :

النسبة %	الفارق	7 أشهر 2019	7 أشهر 2018	
-100,00	-22,892	0	22,892	بن كالية
-24,79	-104,815	317,959	422,774	منارتن
-	0	0	0	سوم اكسبو
-	123,212	123,212	0	البحار
-	57,694	57,694	0	جرجيس ماري
-48,19	-403,713	434,053	837,766	SCTM
-67,01	-1,893	0,932	2,825	شركة بركات
-	0	0	0	سوبام سود
-	0	0	0	ايكوفيش
-	0	0	0	سيدي كبير
1159,56	162,327	176,326	13,999	توكراب
-14,62	-190,08	1110,18	1300,256	الجملة

• الكميات المصدرة حسب الأصناف :

النسبة %	الفارق بالطن	الكمية ( بالطن )		الصنف
		7 أشهر 2019	7 أشهر 2018	
35,46	68,421	192,977	124,556	مصبرات السردينة
28,29	35,354	124,982	89,628	مصبرات التن
-492,23	-233,096	47,355	280,451	القرنيط المجمد
-120,10	-10,002	8,328	18,33	البومسك المجمد
-95,31	-252,392	264,809	517,201	الشوباي المجمد
17,87	6,775	37,907	31,132	قمبري مجمد
100,00	1,8	1,8	0	قمبري طازج
-	-208,59	0	208,59	مسحوق الأسماك
100,00	171,899	171,899	0	أسماك طازجة
-	-3	0	3	كلمار مجمد
-203,11	-1,893	0,932	2,825	الإسفنج
90,47	233,032	257,575	24,543	السلطعون المجمد
-	0	0	0	لحم السلطعون
100,00	0,614	0,614	0	السلطعون الطازج
100,00	1	1	0	السلطعون المطبوخ
-17,12	-190,078	1110,178	1300,256	المجموع

• تصدير السلطعون الأزرق :

260 % وقد تم تقسيم مناطق الولاية بين المصانع بتوزيع الدراين على بحارة هذه المناطق مقابل تزويدهم بالمنتوج.

بلغ تصدير السلطعون خلال 7 أشهر الأولى لسنة 2019 حوالي 260 طن مقابل 71 طن لنفس الفترة من سنة 2018 أي بتطور فاق

الكميات بالطن

المجموع	السلطعون المطبوخ	السلطعون الطازج	السلطعون المجمد	المصنع
176,260	1	-	175,260	TUCRAB
75,656	-	0,005	75,651	SCTM
7,203	-	0,605	6,598	EL BAHHAR
0,004	-	0,004	-	ZARZIS MAREE
259,123	1,000	0,614	257,509	المجموع

طرف المدعو حمادي طليان صحبة مستثمرين أجنب.

• لم يدخل مصنع منار تن في انتاج السلطعون المعلب بسبب المزاحمة الكبيرة الموجودة على سواحل ولاية مدينين وعدم تمكنه من صنع الدراين لتوزيعهم على البحارة ومن المنتظر أن يكون جاهزا خلال سنة 2020.

• كما تم بيع كميات كبيرة لمصنع high crab بجرجيس ومصنع الزارات ومصنع La baleine مما خلق تنافسا ساهم في رفع أسعار البيع حيث تراوحت بين 2.5 و 3 دينار للكلغ عوضا عن 2 دينار.

• من المنتظر أن يتم تهيئة شركة Tuni-pêche لتصبح متخصصة في استغلال وتثمين السلطعون بداية من جانفي 2020 من

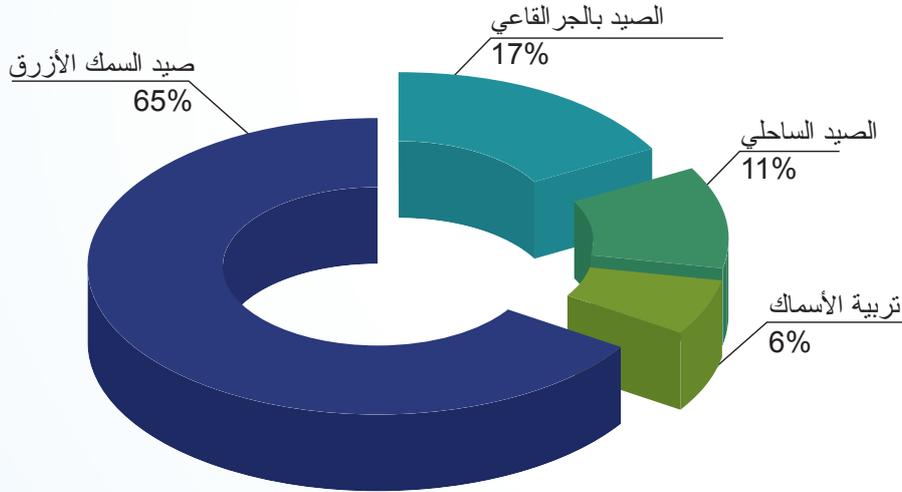
## 1. الإنتاج :

ويتوزع هذا الإنتاج حسب أهم أنشطة الصيد كما هو مبين في الجدول التالي.

بلغ الإنتاج الجملي للصيد البحري وتربية الأسماك بولاية نابل خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2019 حوالي 11684 طن

التطور %	الفارق	الإنتاج بالطن لغاية سبتمبر		أنواع الصيد
		سنة 2019	سنة 2018	
- 9%	- 123.8	1320.9	1444.7	الصيد الساحلي
- 2%	- 42.4	2044.5	2086.9	الصيد بالجر القاعي
- 11%	- 906.9	7619.8	8526.8	صيد السمك الأزرق
- 4%	- 28.2	698.4	726.6	تربية الأسماك
- 9%	- 1101.4	11683.7	12785.1	المجموع

توزيع إنتاج الصيد البحري حسب أنواع الصيد بالولاية لغاية سبتمبر



إنتاج كل من شركة ميدورا والشركة التونسية لتربية الأسماك بعد توقف 03 شركات عن النشاط (شركة سمكة، شركة بيوفيش وشركة المتوسطة لتربية الأسماك) نتيجة انزلاق الدينار وارتفاع كلفة استيراد إصبعيات الأسماك والأعلاف.

بلغ الإنتاج المسوق محليا من تربية الأسماك بالجهة لغاية سبتمبر 2019 حوالي 698 طن من بينها حوالي 126 طن سمك القاروص، حوالي 573 طن من سمك الوراطة.

شهد إنتاج الصيد البحري وتربية الأسماك بالولاية إلى نهاية شهر سبتمبر من سنة 2019 تراجعاً بـ 9% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2018، ويعود ذلك أساساً إلى التراجع المسجل لجميع أصناف الصيد: صيد ساحلي بنسبة 9%، الصيد بالجر القاعي 2%، صيد السمك الأزرق 11%.

كما شهد إنتاج تربية الأحياء المائية إلى نهاية شهر سبتمبر 2019 تراجعاً بحوالي 28 طن مقارنة بنفس الفترة من سنة 2018. واقتصر نشاط تربية الأسماك بالجهة على

الإنتاج المسوق محليا بالطن لغاية سبتمبر 2019		المؤسسة
وراطة	قاروص	
3988.000	84.400	شركة ميدورا ببني خيار
0	0	شركة سمكة ببني خيار
174.800	41.200	الشركة التونسية لتربية الأسماك (TSF)
0	0	بيوفيش
0	0	الشركة المتوسطة لتربية الأسماك (MFC)
572.800	125.600	المجموع
698.400		المجموع



# تصدير وتوريد منتجات الصيد البحري وطنيا إلى موفى سبتمبر 2019

## • تصدير سلطعون البحر :

بلغت صادرات سلطعون البحر في شكله المجمد في موفى شهر سبتمبر 2019 نحو **2974.8** طن بقيمة **27.6** مليون دينار أي بمعدل سعر بلغ **9.3 دينار** للكيلوغرام الواحد في حين بلغت صادرات السلطعون مقارنة بسنة 2018 نحو **2225.7 طن** بقيمة **14.5** مليون دينار بمعدل سعر **6.5** ويبين الجدول التالي توزيع صادرات السلطعون حسب الوجهات خلال شهر سبتمبر 2019:

السلطعون المجمد	سبتمبر 2018	سبتمبر 2019	نسبة التطور
الكمية بالطن	2225.5	2974.8	33.6
القيمة بالمليون دينار	14.5	27.6	90.25
السعر د / كغ	6.5	9.3	42.34

## 1 - صادرات منتجات الصيد البحري:

بلغت صادرات منتجات الصيد البحري إلى غاية شهر سبتمبر لسنة 2019 نحو **20386.7.6** طن بقيمة **415.9** مليون دينار مقابل **18211** طن بقيمة **378.7** مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من سنة 2018 حيث سجلت ارتفاعا من حيث الكمية بنحو **2175.6 طن (12%)** ومن حيث القيمة بـ **37.2** مليون دينار (**9.8%+**).

## • تصدير الورقة

بنفس الفترة من سنة 2018 نحو **2458.1** طن بقيمة **34.8 مليون** دينار أي بمعدل سعر **14.15** بلغ دينار للكيلوغرام الواحد.

بلغت صادرات الورقة في شهر سبتمبر 2019 نحو **2097.5** طن بقيمة **29.83 مليون دينار** أي بمعدل سعر بلغ **14.22 دينار** للكيلوغرام الواحد في حين بلغت صادرات الورقة مقارنة

ويبين الجدول التالي تطور صادرات الورقة:

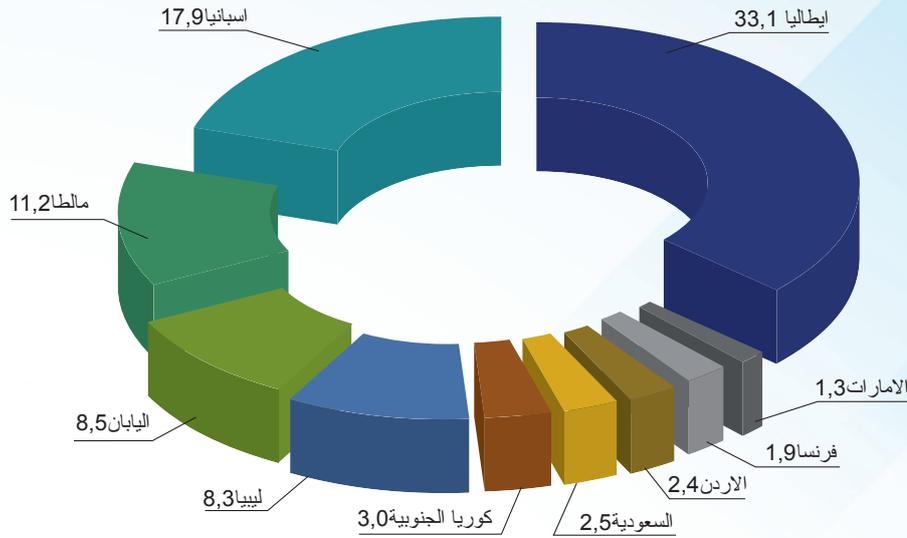
السلطعون المجمد	سبتمبر 2018	سبتمبر 2019	نسبة التطور
الكمية بالطن	2458.1	2097,5	- 14.67
القيمة بالمليون دينار	34.8	29,83	- 14.25
السعر د / كغ	14.15	22	0.5

## • توزيع الصادرات حسب الوجهات

الورقة والقمبري والمصبرات خلال شهر سبتمبر 2019. وتتوزع أهم الوجهات من حيث نسبة القيمة على النحو التالي:

توزعت الصادرات التونسية على **48** وجهة حيث انفردت العشر دول الأولى بـ **90.2%** من قيمة الصادرات الجمالية منها إيطاليا بـ **33.1%** ويعود هذا لارتفاع قيمة تصدير

## توزيع نسبة الصادرات حسب أهم الوجهات خلال شهر سبتمبر 2019

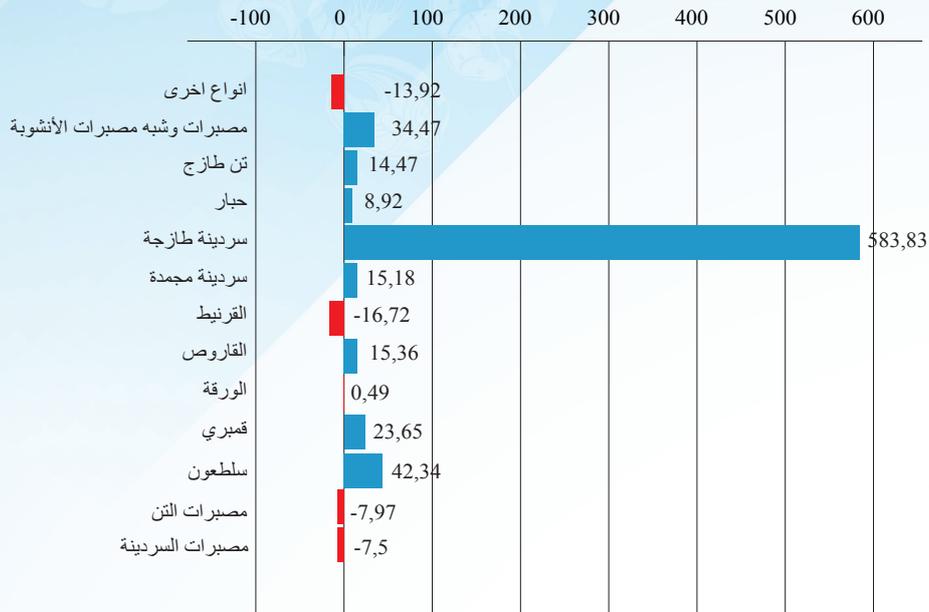


## • تطور معدل أسعار صادرات منتجات الصيد البحري

نقص طفيف قدر بـ %1.8، كما نلاحظ من خلال تحليل الرسم البياني عدد 4 تطورا لمعدلات أسعار أهم المنتجات المصدرة.

تم تسجيل تطور في معدل الأسعار عند التصدير خلال شهر سبتمبر لسنة 2019 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2018 من 20.8 دينار للكغ إلى 20.4 دينار للكغ أي بنسبة

معدل الأسعار د/كغ		
2019	2018	
10,6	11,5	مصبرات السردينة
15,2	16,5	مصبرات التن
9,3	6,5	سلطعون
38,3	31	قمبري
14,22	14,15	الورقة
18,8	16,3	القاروص
26	31,2	القرنيط
3,0	2,6	سردينة مجمدة
9,4	1,4	سردينة طازجة
20	18,4	حبار
41,1	35,9	تن طازج
28,2	21	مصبرات وشبه مصبرات الأنشوبة
19,3	22,4	انواع اخرى
20,4	20,8	المجموع

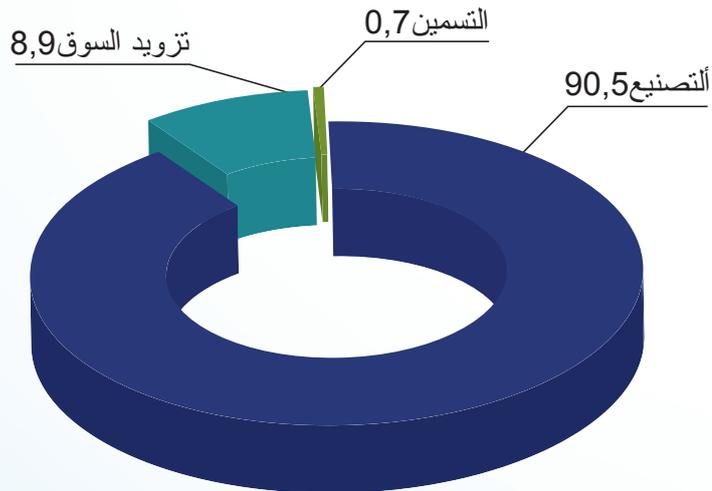


## 2 - واردات منتجات الصيد البحري

الفترة من سنة 2018 حيث سجلت ارتفاعا على مستوى الكميات بـ **15906 طن (49%)** وعلى مستوى القيمة **70.2 مليون دينار (37%)**.

بلغت واردات منتجات الصيد البحري خلال شهر سبتمبر لسنة 2019 حوالي **48221.5 طن** بقيمة **262.3 مليون دينار** مقابل **32314.5 طن** بقيمة **192.1 مليون دينار** خلال نفس

## توزيع نسبة كمية الواردات حسب الاستعمالات خلال شهر سبتمبر 2019



## 3 - الميزان التجاري :

**مليون دينار** خلال نفس الفترة من سنة 2018 أي بنسبة تطور تقدر بـ **17.6%**.

مكّنت عائداتنا من العملة الأجنبية من تغطية الواردات وتوفير رصيد إيجابي بلغ **153.6 مليون دينار** خلال سنة 2019 مقابل **186.6**

# الصالون الدولي للفلاحة والآلات الفلاحية والصيد البحري



سياماب 2019 تظاهرة فلاحية كبرى متميزة على جميع الاصعدة تزرع بالجديد وبالمفاجآت فتح أبوابه يوم **14 اكتوبر 2019** لجميع التونسيين. وقد حرص الاتحاد كعادته على حسن تنظيم هذا الصالون والترويج له حتى يكون بمثابة الحدث الذي يختزل في مكوناته كل تفاصيل المشهد الفلاحي من خلال فضاءات متنوعة تشمل خاصة فضاء المرأة الفلاحة وفضاء المياه وفضاء الصيد البحري وفضاء تربية الماشية وفضاء الأطفال وفضاء الفلاحة الذكية وفضاء الفلاحة المطرية وفضاء الاتحادات الجهوية وفضاء الميكنة وغيرها من الفضاءات الأخرى.

يمتد الصالون على مساحة جميلة تفوق **25 ألف** متر مربع وتشارك فيه **35** دولة أجنبية فيما تجاوز العدد الجملي للعارضين **550 عارضا** وقد شهد المعرض تنظيم **30** ندوة علمية و **36** مسابقة في مجال تربية الماشية والأبقار والاراضي وعجول التسمين والأغنام والماعز والإبل والجديد هذه السنة هو تنظيم مسابقة للحيوانات الأليفة بحضور حكم دولي من صربيا.

وقد أشرف رئيس الحكومة يوسف الشاهد على موكب افتتاح للصالون الدولي للفلاحة والآلات الفلاحية والصيد البحري « سياماب 2019 » في دورته **14** تحت شعار « الفلاحة هي الحل » رفقة السيد عبد المجيد الزار رئيس الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري ورئيسة الصالون ايناس بالسعد نقارة.

وشهد حفل الافتتاح حضور عدد كبير من الشخصيات العربية والإفريقية والدولية الرفيعة.



وقد شارك المجمع في فعاليات الصالون حيث تم حجز وتهيئة جناح بمساحة **60 م<sup>2</sup>** وتهدف هذه المشاركة إلى:

-التعريف بعلامة الجودة للسردينة **Food Quality Label**

-التشجيع على استهلاك سلطعون البحر،  
-التعريف والتشجيع على استهلاك منتجات تربية الأحياء المائية (بالأساس القاروص والوراطة)،

-التعريف بدور المجمع ومساهماته ضمن مشروع التعاون السويسري **SIPPO**،

-الإعلان عن تحصل المجمع على شهادة اعتماد في نظام **ISO 9001** نسخة **2015**.

بالإضافة إلى ذلك، فقد تم تنظيم حصة تذوق لأكلات بسلطعون البحر بجناح المجمع لمزيد التعريف بهذا الصنف والتشجيع على استهلاكه.



هذا وقد تم على هامش هذه المشاركة المساهمة في تنظيم ندوة حول « واقع وآفاق منظومة الصيد الساحلي والتقليدي» بالتعاون مع الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري وذلك من خلال تقديم مداخلة حول نتائج وآفاق الخطة الوطنية للتشجيع على صيد وترويج وتثمين سلطعون البحر بخليج قابس ثم القيام بحصة تذوق لمنتجات بسلطعون البحر لفائدة الحاضرين بالندوة.



# تونس تحافظ على تواجدها ضمن قائمة البلدان المصدرة لمنتجات الصيد البحري نحو أسواق أوروبا

هذا وقد تم تسجيل نقص في الموارد اللوجستية والموارد البشرية الذي قد يؤثر سلبا على تواتر عمليات المراقبة والمعانة.

## ومن أبرز التوصيات :

- مراقبة الثلج المستعمل علي المتن واعتباره في نفس درجة المنتج
- تعميم عملية وضع اللاصقات على جميع المنتج المجمد على المتن
- تحين القائمة الاسمية لمراكب الصيد الساحلي .
- تحيين النقاط الحرجة
- تقييم الدورات التكوينية وأنهى الوفد الأوروبي أعماله بإقرار المحافظة على ترسيم بلادنا ضمن قائمة البلدان المصادق عليها لتصدير منتجات الصيد البحري نحو أسواق الفضاء الأوروبي ومواصلة التصدير.
- هذا وقد شاركت السيدة المديرة العامة للمجمع في اعمال لجنة القيادة التي يرأسها السيد كاتب الدولة للموارد المائية والصيد البحري كما شارك الممثلين الجهويين في اللجان الجهوية حيث تم تدوين كل النقائص والعمل على إعداد برنامج للتدخل السريع لتجاوزها.
- تنظيم دورات تكوينية في كل تمثليات المجمع حول دليل حسن تطبيق الشروط الصحية ونظام المراقبة الذاتية الجودة الخاص بأسواق الجملة وذلك لأعوان الوكالة' وكلاء البيع والمسوغين للأسواق كما تم شرح دليل حسن تطبيق الشروط الصحية تحسيس المشاركين بمسؤوليتهم ودورهم في إنجاح زيارة الاتحاد الأوروبي وحثهم على التقيد بما جاء بدليل الإجراءات الصحية.

أنهت يوم الخميس **26 سبتمبر 2019**، بعثة الاتحاد الأوروبي مهمتها حول تقييم أنظمة المراقبة الصحية لمنتجات الصيد البحري المعدة للتصدير المضبوطة من قبل المصالح البيطرية بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والتثبت من مدى وملاءمتها مع الشروط القانونية والصحية الأوروبية. حيث تم خلال الجلسة الختامية تقديم التقرير الدولي للمهمة الذي أفاد بنجاعة منظومة الرقابة الصحية الرسمية بأغلب عناصرها مع وجوب مراجعة بعض النقاط بخصوص تأهيل قطاع منتجات الصيد البحري.

علما وأن مهمة الوفد الأوروبي حول تقييم أنظمة المراقبة لمنتجات الصيد البحري المعدة للتصدير انطلقت يوم الثلاثاء **17 سبتمبر 2019** بجلسة افتتاحية بالإدارة العامة للمصالح البيطرية تم خلالها تقديم إيضاحات حول نظام مراقبة منتجات الصيد البحري، ثم تلتها زيارات ميدانية لولايات نابل وبنزرت وصفاقس تم خلالها مقابلة السلط الجهوية المختصة ومعينة:

- مؤسسات تحويل وتخزين وتعليب منتجات الصيد البحري،
- المراكب المجمدة على المتن،
- أسواق الجملة لمنتجات الصيد البحري

## ومن اهم النقاط الإيجابية المسجلة نذكر :

- النصوص والتراتب المعمول بها مطابقة للقوانين الأوروبية
- دليل الاجراءات يستجيب للمقاييس الأوروبية ويمكن من تغطية جميع حلقات المنظومة وسلسلة منتجات الصيد البحري.
- السلطة المختصة قادرة على القيام بالتفقد على عين المكان. (**Contrôle sur site**)



# ELABORATION D'UN PLAN STRATÉGIQUE POUR LE DÉVELOPPEMENT DES EXPORTATIONS DES PRODUITS DE LA PÊCHE ET DE L'AQUACULTURE À L'INTERNATIONAL

Elaboration d'un plan stratégique pour le développement des exportations des produits de la pêche et de l'aquaculture à l'international

## 1-CADRE DE LA MISSION

Le Groupement Interprofessionnel des Produits de la Pêche, GIPP, est un acteur majeur dans le développement des chaînes de valeurs des produits de la mer en Tunisie.

Depuis sa création, il joue un rôle de plus en plus important dans l'appui des opérateurs du secteur pour un développement socio-environnemental-économique harmonieux des filières du secteur.

Aussi, durant les dernières années, le GIPP a été couramment sollicité pour jouer un rôle plus actif dans la promotion des exportations du secteur et de communication sur le potentiel de ce secteur à l'international.

C'est dans ce cadre, qu'il a démarré une série d'études couvrant les aspects de commercialisation des produits de la pêche tunisiens. Il a également œuvré depuis plusieurs années à renforcer son accompagnement à la participation des entreprises tunisiennes à des salons et foires et des missions de vente à l'étranger.

Ainsi, dans une démarche ambitieuse de structurer ses interventions au profit de ses adhérents et des filières du secteur de la pêche, le GIPP se trouve aujourd'hui devant l'obligation de mettre en place un Plan Stratégique du GIPP pour le Développement des Exportations du Produits de la Pêche.

## 2-OBJECTIFS DE L'ETUDE

### 2.1. Objectif global

L'étude a comme objectif global la mise en place d'un plan stratégique pour le développement des exportations des produits de la pêche.

### 2.2. Objectifs spécifiques

Les objectifs spécifiques visés portent sur :

- La détermination du potentiel à l'export pour les différentes filières.
- La détermination des marchés cibles et des stratégies de commercialisation et de communication à adopter pour conquérir ces marchés.
- L'élaboration des plans d'actions qui amplifient la compétitivité et la valeur ajoutée engendrées par les entreprises tunisiennes.
- L'élaboration des plans d'actions qui permettent l'accès de nouveaux produits aux marchés.
- L'adaptation des plans d'action selon les besoins et les capacités des grands exportateurs, des PME et des petits pêcheurs.

- L'identification des sources de financement des plans d'action élaborés par:
- L'identification des structures internationales de partenariats.
- L'identification des programmes de coopération, labels, projets internationaux etc.
- La définition d'une stratégie de communication et d'image de marque nationale à l'échelle internationale par groupe de produits exportables.

### 1.DEROULEMENT DE L'ETUDE :

En réponse aux termes de références (TDR), la démarche a été structurée en quatre phases, à savoir :

#### • Phase1 : Diagnostic de la situation actuelle du secteur de la pêche et de l'aquaculture en Tunisie.

##### 1.1 Caractérisation de la situation actuelle de secteur de la pêche et de l'aquaculture

##### 1.2 Identification et caractérisation des principales filières d'exportation

##### 1.3 Identification et caractérisation des marchés/ produits porteurs

##### 1.4 Analyse du cadre institutionnel

#### • Phase 2 : Elaboration d'un Benchmarking international et d'un plan d'action par filière

##### 2.1 Benchmarking

##### 2.2 Positionnement

##### 2.3 Orientations stratégiques

##### 2.4 Plan d'action

#### • Phase 3 : Ajustement des plans d'actions par catégorie d'entreprise

##### 3.1 Catégorisation des acteurs

##### 3.2 Plan d'action destiné aux grands exportateurs

##### 3.3 Plan d'action destiné aux PME exportatrices

##### 3.4 Plan d'action destiné aux petits pêcheurs

##### 3.5 Workshops de finalisation

#### • Phase4 :

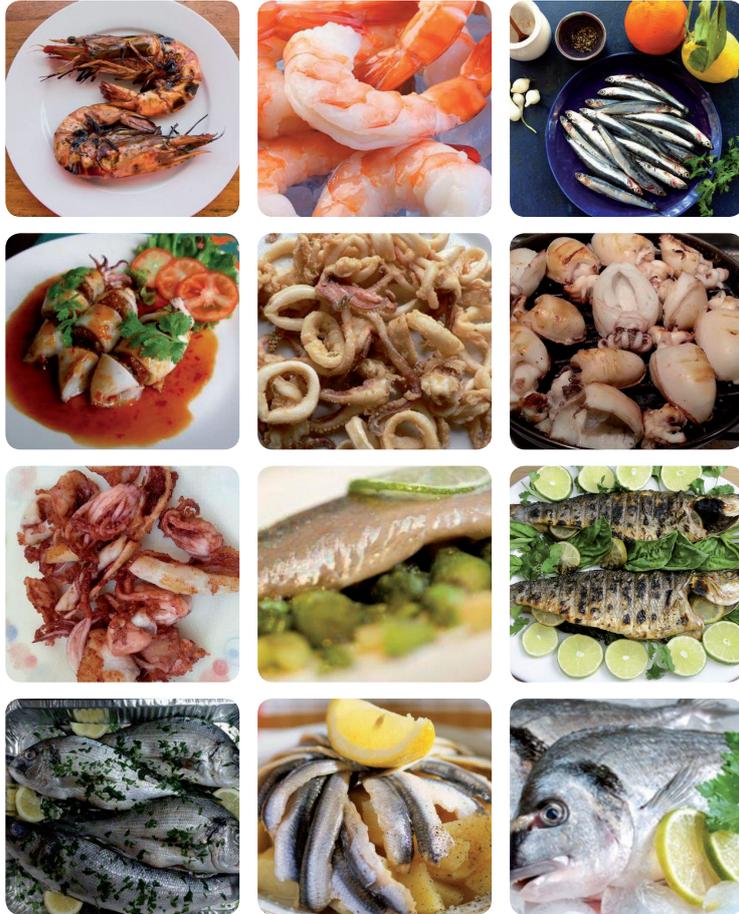
##### 4.1 Préparation, conduite et intégration des résultats avec les intervenants du secteur

##### 4.2 Synthèse



## Programme de participation du GIPP aux salons internationaux de l'année 2019

Nom du Salon	Période	Nombre des Sté Exposantes / Foire	Nombre des Sté Visiteurs / Foire
 Halieutis Agadir	20 - 24 Février	0	0
 Seafood Bruxelles	07 - 09 Mai	7	2
 SeafexDubai	29 - 31 Octobre	0	2
 World Food Moscou	24 - 27 Septembre	1	2
 Conxemar - Vigo	01 - 03 Octobre	4	2
 Anuga - Allemagne	05 - 09 Octobre	2	2
 Foire d'Importation de Chine	05 - 10 Novembre	1	0
 SIPA ORAN	06 - 09 Novembre	1	1



Adresse : GIPP - 37 Rue du Niger, - 1002 Tunis - Tunisie  
 Tél. : 71.905.876 Fax : 71.905.982  
 E-mail : gip.peche@gipp.tn